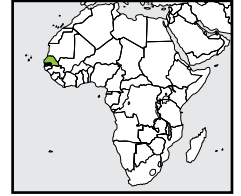
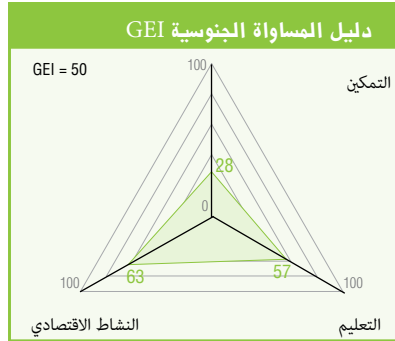
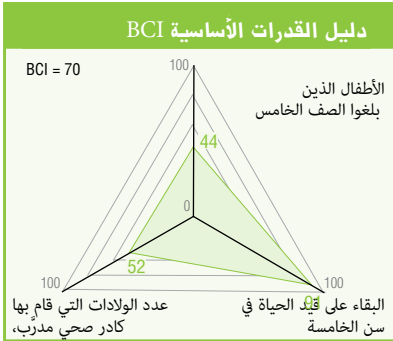


قنبلة اجتماعية وإيكولوجية موقوتة



نال السنغال من الأزمة الاقتصادية العالمية نصيباً كبيراً، وهو يواجه صعوبات جدية، بما في ذلك انعدام الشفافية في مؤسسات الدولة، وكذلك غياب التخطيط بعيد المدى. وقد جعل ذلك البلد أكثر تعرّضاً للكوارث الطبيعية، ولكن الحكومة لا تملك أيّ خطط فعّالة للتغلب على الأوضاع المزرية أو لحماية السكان. وثمة تحدّ جدي آخر، ألا وهو إزالة الغابات التي تُعزى بصورة أساسية للطلب على الوقود، وهو ما يشكّل قنبلة إيكولوجية موقوتة. هذا، ويتفاقم الاضطراب الاجتماعي مع خروج التظاهرات الداعية إلى حكم ملانم لتملاً الشوارع خلال السنوات الأخيرة ومن كل القطاعات.

مجموعة مؤلّفين¹



بدأت الحكومة في عام 2003 تنفيذ وثيقها الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة الفقر (DSRP)، التي تُعتبر إطار عمل مرجعياً للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق النمو الوطني وخفض الفقر و"أهداف التنمية الألفية" (MDGs).

الذي يشبه "دليل القدرات الأساسية" (BCI)، نتيبت مرتبة البلد التصنيفية في ما يتعلّق بالتكافؤ الجنوبي والفقر، وأنّه ليس لدى السنغال أساسات راسخة للتنمية المستدامة. والواقع أنّه في عام 2010 احتلّ السنغال المرتبة 144 من بين 169 بلداً. وما يُعيق الطريق إلى بناء نموذج للتنمية المستدامة الصعوبات التي لم تُفلح الحكومة حتّى الآن في معالجتها على نحو فعّال.

وتبيّن البيانات الرسمية أنه حُقّق منذ عام 2006 بعض التقدم في اتجاه خفض نسبة الفقر النقدي، إلا أنه ثمة مؤشّر آخر ينبغي أخذه بعين الاعتبار، ألا وهو الفقر غير النقدي الذي يقيس الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والغذاء الملانم والمياه النظيفة غير الملوّثة والمسكن اللائق والظروف الإجمالية الأخرى المتعلقة بالحياة الصحية. فالبلد في هذا الجانب وقياساً على هذه المعايير يتحرّك ببطء على طريق بلوغه "أهداف التنمية الألفية" بحلول عام 2015.

أمّا البرامج الآيلة إلى تحسين المجالات المذكورة 4 لتوصيف "دليل القدرات الأساسية" توصيفاً مفصّلاً، أنظر تقرير عام 2011 المضمّن في هذا التقرير.

5 United Nations Development Programme (UNDP), *The True Wealth of Nations*.

سبيل المثال قُنّنت التغذية بالطاقة بسبب انعدام الأموال الكفيلة بالإبقاء على عمل المحطات، الأمر الذي عرقل النمو الاقتصادي إلى حدّ بعيد، بحيث قُدّر معدّله في عام 2010 بـ -1,4%. ومن تأثيرات ذلك اللامساواة الاجتماعية والتعرّضية وتفاقمهما.

ارتباك في الحكومة

تشكّل "أهداف التنمية الألفية" إطار عمل مرجعياً يمكن استخدامه لقياس تنمية البلدان ولوضع معايير لتقييم التقدم المحقّق نحو التنمية المستدامة.

ومن وجهة نظر الأهداف المذكورة، يمكن الحكم على عدم فعالية سياسات السنغال التنموية واستراتيجياته بما يكفي، وبالتحديد في ما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية وبالمساواة الجنوبية. وهذا يشكّل في حدّ ذاته تحدّياً، وينبغي على الحكومة وجميع اللاعبين المعنيين أن يضاعفوا الجهود لتزخيم العمل في اتجاه الأهداف المشتركة للموسسة والتركيز عليها.

فعندما نحلّل "دليل التنمية البشرية" (HDI)،

3 البيانات مأخوذة من "مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية".

ضربت الأزمة العالمية السنغال بعنف وبلغت آثارها السلبية ذروتها في عام 2010 حين تأدّت عائداته الاقتصادية والعمالة على نحو خطير بسبب مشكلات الطاقة والغذاء والتمويلات، ممّا كشف البلاد وجعلها معرّضة بالكامل لكل احتمالات الهشاشة. ولقد قُدّر ناتج السنغال المحلي القائم في عام 2011 بـ 2,4%، إلا أنه وللتغلب على الأزمة الاقتصادية وبلوغ أهداف القضاء على الفقر الموضوع، فمن المهم بصورة حيوية المحافظ على معدل نمو بنسبة 10%، على أن تكون الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك مواكبة في خط واحد لمبادئ التنمية المستدامة.

ومن المؤكّد أنّ الوضع الاقتصادي ساء أكثر؛ فعلى

1 Cultural Association for Educational and Social Self-Promotion (ACAPES); National Associations for the Disabled of Senegal (ANHMS); Democratic Union of Teachers (UDEN); Youth and Environment Action (AJE); Pan-African Youth Organizations (OJP), a member of the African Youth Coalition against Hunger; Syndicate of Professors of Senegal (SYPROS); Association for the Economic, Social and Environmental Development of the North (ADESEN); Enda TM.

2 البيانات مأخوذة من وزارة الاقتصاد والمال، مجلس التوفّعات والدراسات الاقتصادية.

إزالة مكثفة للغابات: قبلة إيكولوجية موقوتة

تتلاشى الغابات في جنوب البلاد بسرعة، بحيث تجري العملية هذه دون أيّما تحقّق أو مراقبة. ففي تقرير صادر عن مفوضية "مجلس كانديون مانغانا الريفي" تحت عنوان: "القبلة الإيكولوجية الموقوتة"، يوصف تدمير الثّبت في هذه المنطقة باعتباره: "إعدامًا حقيقيًا". وهذا الهجوم على النبات عبر كل الحزام الشمالي من منطقة "كاسامانس" مستمر منذ عقود، إلا أنه حاد على نحو خاص في مقاطعة "بيغنون"، ليشهد تكثيفًا هائلًا منذ عام 2005. أمّ السبب الرئيسي لهذا التفافم هو التمرقّ الذي تسبّب به النزاع مع "حركة قوات كاسامانس الديمقراطية" (MFDC)، وهي حركة مسلّحة تطالب بالاستقلال منذ 30 سنة عن هذا الجزء من جنوب السنغال.

تشمل عملية إزالة الغابات في هذه المنطقة مجموع النبات الذي يُحرق من دون تمييز، ممّا تسبّب بزيادة انبعاثات غازات الدفيئة التي تسبّب بدورها الاحترار العالمي وتغيّر المناخ. وثمة، أيضًا، عوامل أخرى تشمل التدهور الحاصل في هذه الغابات: إذ يجري إفراغ الأراضي من غطائها النباتي الطبيعي لتُزرع فيها محاصيل أخرى، وفي سياق ذلك يُحصل على الفحم الخشبي الذي يلبي حاجات السكان، إضافة إلى استخدام أخشاب الأشجار المقطوعة في صناعة الإنشاءات، الأمر الذي يهدد أنواعًا نباتية نبيلة تتميّز أصلًا بنموها بالغ البطء. ولكبح عملية إزالة الغابات ينبغي التزام سلسلة كاملة من الإجراءات. إذ ينبغي على الحكومة أن تُعيد إحياء الغابات المتدهورة وتقويم برامج إعادة زرعها وتنفيذ الاستراتيجيات الملائمة وإجراء البحوث العلمية ذات الصلة وتبني ممارسات إدارة الموارد المستدامة، وحماية الغابات الموجودة (وبصورة رئيسية منع الناس من حرق أشجارها)، وتعزيز استخدام مصادر بديلة للطاقة وحماية التربة وفرض رقابة أشد حزمًا على استغلال الغابات، وذلك كجزء من سياسة عامة لإحياء أنواع نباتية معيّنة وحمايتها.

فتعاني من مشكلات في الحاكمية. فهناك العديد من المؤسسات والوكالات المنخرطة، فضلًا عن العديد من الوزارات المختلفة التي تختلط مسؤولياتها فتحدث في ما بينها تجاوزات، ممّا يسبّب ارتباكًا شديدًا في إطار عمل الحاكمية المؤسسية. فالطريقة التي يُبَي بها القطاع العام لا تدفع التنمية الفعالة إلى حيّز الإمكان وبالتالي الفعل. والدولة، في الوقت الراهن، لا تتمتع بحاكمية جيدة، كما أنها لا تتّسم بالشفافية ولا تنطوي على ثقافة مكافحة الفساد. وهذه كلها ميزات ضرورية لتحقيق نتائج حاسمة في البلد ولجعل التقدم تقدّمًا حقيقيًا.

ولا تزال قطاعات كبيرة من السكان تعيش في فقر، ليس في المناطق الريفية وحسب، لا بل حتّى في المدن أيضًا، والأسر التي ترعاها النساء هي الأكثر تعرّضًا وضعفًا وهشاشة. وفي السنوات الأخيرة بلغ الإنفاق العام على الضمان والتأمين الاجتماعيين نحو 1,16% من الناتج المحلي القائم، إلا أنّ هذه النسبة هي أقلّ حتّى من المعدل الوسطي في أفريقيا الذي كان 1,44% (وزارة حماية العائلة والمجموعات النسائية والأطفال).

والواضح أنّ ثمة ضرورة لمقاربة جديدة، لأنّ البرامج المخصّصة لمعالجة هذه المشكلات ليست منسّقة، فبعض التدخّلات مكرّر، وكثير ممّا نُفّذ منها ليس فعّالًا، وهو ما ينعكس في النتائج الضحلة التي تحقّقت.

وقد أقرّ "قانون التوجّه الاجتماعي" الذي يعزّز حقوق المعوّقين أصحاب الحاجات الخاصة ويحميها في عام 2010، ولكنه لم يُنفّذ حتّى الآن، كما لم يوضع موضع التنفيذ إطار العمل الضروري لتوفير الرعاية للناس ذوي القدرات المختلفة ولدمجهم في الحياتين الاجتماعية والاقتصادية.

الاضطراب الاجتماعي

ثمة حركات اجتماعية على نطاق واسع في السنغال تدعو إلى ظروف معيشية وعمل وأمن أفضل، كما رُصد خروج تظاهرات تحنّج ضدّ كلفة المعيشة المرتفعة وتقتين الطاقة، فيما تبدّى فشل الحكومة في القيام بعمل فعّال لمساعدة ضحايا الفيضانات. وقد أشاع هذا الاضطراب التوتر في حياة السنغال

على مدى سنة من الزمن، فكثرت فيه المسيرات والاعتصامات وسلسلة الإضرابات في نظم التعليم والخدمات الصحية، وحتّى في النظام القانوني (القضائي). وقد نبعت الاحتجاجات من إضرابات نُفّذت في داكار حظيت بالدعم من قادة دينيين (أثمة وكهنة)، لتنتشر وتعم أنحاء البلاد، ولكن الحكومة حاولت أن تتجاهلها. بدايةً، كانت الشرارة التعبير عن السخط على نطاق واسع حيال كلفة المعيشة الباهظة وتقتين الطاقة وعدد من المسائل الأخرى، بما فيها تجريف القيم الديمقراطية والتدهور العام في ظروف الناس المعيشية.

التحدّي البيئي

ثمة في السنغال مشكلات بنوية تتوافق وتنمية المدن غير المستدامة. فخدمات صرف المياه المبتدلة ما تزال غير ملائمة، مع أنّ كثيرًا من الأموال أنفق على النظافة العامة (حتى سرت طرفة في أوساط الناس بأن "هناك ذهبًا في هذه النفايات"). ولكن هناك أيضًا مشكلات أخرى، كإزالة الغابات وانجراف الساحل بما يهدّد مُنجمَات كاملة. وقد ازدادت مشكلة الفيضان سوءًا وتفاقت في ظل غياب أيّ تخطيط وقائي، فيما تبدو مبادرات

الدعم والمساعدة بالضعف أو هي غير موجودة! هذا، وتزرخ البلاد، بكل أنحاءها، تحت الخطر، إذ يتأثر ما إجماليته 521,968 مواطنًا بطرق مختلفة بالفيضانات، موتًا ونزوحًا في أماكن متنوعة مثل "كولدا" في الجنوب و"كفرين" في الشرق. وفي منطقة "سانت لويس" الشمالية وحدها ترك نحو 5,661 عائلة منازلها، ودُمّر 4,354 مرصًا الأمر الذي تسبّب بخطر صحي جدي في أوساط السكان المحليين. كما صُرب أيضًا الإنتاج الزراعي مع انغمار آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية بالمياه.

ويتعدّد هذا الوضع الخطير أكثر فأكثر بواقع أنّ هناك نقصًا مزمنًا في البنية التحتية في المناطق الريفية، بحيث تضغط منظمات المجتمع المدني للاستثمار في شق الاتوسترادات في مناطق البلاد وبذل الرُّمّ التحفيزية لتعزيز الاقتصاد الريفي في أطرافها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع إقامة صلات السنغال مع البلدان المجاورة.

بانوراما غير مشجّعة

ثمّة قسط معيّن من التقدم حُقّق في اتجاه أهداف محدّدة، كإنعاش الموارد الطبيعية والأراضي، والمساعدة في إنعاش التنوع الحيوي في بعض المناطق وإدارة الموارد عبر الحدود بطريقة أفضل ومكافحة التلوّث، بحيث تبدو البلاد سائرة على الطريق الصحيح، على الأقل في ما يتعلق بعكس التدهور في البيئة. ومن النقاط الجيدة الأخرى أن

يكون في السنغال استراتيجية وطنية للتكيّف مع تغيّر المناخ.

من المجالات التي تسود فيها المشكلات الخطيرة نذكر مجال الصحة. فالاستثمار في هذا القطاع موّرع على نحو أبعد ما يكون من التساوي، حيث يذهب القسط الأوفر من الأموال المتوفرة إلى المدن دون المناطق الريفية، ولاسيّما حينما يتعلق الأمر بإنشاء المراكز الصحية ووحدات الأمومة أو إدامتها. كما يذهب كثير من الأموال إلى المستشفيات المناطقية والوطنية والمنظمات الصحية المتخصّصة، بدلاً من توجيهها لتأمين الخدمات الأساسية للشرائح الأكثر فقرًا من السكان. فنهج الحكومة الرسمي هو أنّ أولويتها الرئيسية تقوم في توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية، التي لا تقدّم في أيّ حال بحسب الوقائع.

ومن المشكلات الأخرى أنه ليس هناك كادر صحي مدربّ بم يكفي، وبالتحديد في مناطق البلاد النائية. وهذا يعني أنّ بعض القطاعات السكانية تلقى صعوبة كبرى في الوصول إلى الرعاية الصحية، كما أنه ليس من المفاجئ أنّ سكان الريف هم الأكثر عوزًا في هذا الصدد. فأكثر من نصف الكادر الصحي المدربّ يتركز في منطقتين هما "داكار" و"ثايز"، اللتين تتمتعان بـ 52% من أطباء السنغال وبـ 69% من قائلته القانونيات وبـ 31% من ممرّضاته.

أمّا مكافحة مرض "الإيدز" فتسير على نحو جيد بين الناس على وجه الإجمال، ولكن هناك مناطق وجماعات سكانية معيّنة (كالعاملات في الجنس وسائقي الشاحنات) ما يزال معدّلها يفوق 7%.

وأما نسبة الولادات التي حدثت تحت إشراف كادر صحي مدربّ فمتدنيّة، ومع الجهد الكبير المبذول لتحسين الوضع في هذا المجال، كانت التغطية في عام 2009 زهاء 66,9% فقط. كما أنه ليست مفاجئة معدلات وفيات الأطفال والأمهات التي ما تزال مرتفعة، إذا أخذنا في عين الاعتبار سياق الأهداف التنموية التي يُفترض تنفيذها مع حلول عام 2015.

وعلى نقيض الصحة، يبدو التعليم واحدًا من القطاعات التي تستفيد من تخصيصات الموازنة العامة السخيّة. ولكن، بالرغم من هذا، ما تزال النتائج الأكاديمية ضعيفة، إذ لم تبلغ مستوى أفريقيا الوسطي. ومردّد هذا بصورة أساسية إلى معدلات الالتحاق المدرسي المنخفضة. وبالنسبة إلى المستوى ما قبل المدرسي، مثلاً، تتراوح التغطية بين 3 و4% في بعض أجزاء البلاد، فيما تبلغ التغطية الوطنية 9,8% فقط. وهناك، أيضًا، مشكلات أخرى، كالتسرّب المدرسي في التعليم الثانوي، والعدد الضئيل من أساتذة العلوم والتعليم التقني والتدريب المهني، وهذه كلها بحاجة ماسّة إلى رفع مستواها. ■